ANERA
Improving Lives in the Middle East
Since 1968

المرأة الأردنية
والمشاركة السياسية وصنع القرار

اعداد :
املي نفاع

المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وصنع القرار

المحتويات:

1- مقدمة
2- لمحة تاريخية حول مشاركة المرأة السياسيه
3- دور المرأة في الاحزاب السياسية
4- مقومات مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية
5- ما هو السبيل لتحفيز المرأة الأردنية للانحراط في العمل الحزبي
6- أهمية وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار
7- جهود الحركة النسائية لايصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار
8- تجربة المجالس البلدية
9- اسباب عدم وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار
10- الاجراءات الملطوبة لتسهيل وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار
11- الدروس المستفادة والمهام المستقبلية

المرأة والمشاركة السياسية وصنع القرار

مقدمة

يرتبط الاهتمام بقضية مشاركة المرأة بالحياة السياسية بالجهود التي اخذت تبذك الشعوب من اجل التغيير والتقدم الاجتماعي. لقد لعبت المرأة دوراً هاماً في جميع حركات الشعوب في التاريخ الحديث، حتى اصبح معروفاً انه لا يمكن حدوث تحولات اجتماعية كبيرة في اي مجتمع بدون دور فعال للمرأة وللحركة النسائية المنظمة، وبسبب ادراك الارتباط الوثيق بين قضية تحرر المرأة وبين قضية تحرر المجتمع بشكل عام. وبسبب ادراك خصوصية واهمية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع.

لقد اكد جميع المهتمين والمناضلين من اجل التغيير الاجتماعي على اهمية اجتذاب جماهير النساء للنضال العام، وعلى اهمية تعظيم صفوف وعمل المرأة. وقام كبار الثوريين والمناضلين الاجتماعيين، كما قام الباحثون والمفكرون الذين كرسوا جهودهم السياسية والفكرية من اجل التغيير الاجتماعي، قاموا جميعاً باجراء دراسات علميه حول ضرورة التغلب على العوامل التي دفعت الغاء الى حالة عدم الاهتمام بالنشاط السياسي، والمساهمة في العمل العام، وادركوا اهمية وضرورة بذل مختلف

الجهود لاقامة المنظمات النسائية لتأخذ شكل منظمات جماهيرية ديمقراطية مهتمها ايقاظ الوعي العام لدى جماهير النساء وربطها بالنضال العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري.

لقد لعبت الاحزاب والقوى الثورية دوراً اساسياً في تعميق الوعي لدى الجماهير الواسعة باهيمة تحرير النساء وجذبهن للعمل الانتاجي والنشاط الاجتماعي والسياسي. وساهمت النساء الثوريات اللواتي انخراطن في صفوف الاحزاب الثورية في توضيح سبل النضال بين صفوف النساء الاكثر تخلفاً. ومن ابرز المناضلات الاوائل اللواتي كان لهن مساهمة بارزة في تعظيم صفوف النساء على النطاق العالمي المناضلة الالمانية كلارازيتكن والتي اقترحت في مؤتمر النساء الاشتراكيات الثاني في كوبنهاجن عام 1910 تخصيص الثامن من آذار يوماً عالمياً للمرأة والذي اصبحت تحتفل به سنوياً ملايين النساء في العالم كرمز لوحدتهن ونضالهن المشترك من اجل تحقيق حقوق المرأة وحماية الطفولة ومن اجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي وفي سبيل حماية السلم العالمي ولجحم القوى العدوانية.

لمحة تاريخية حول مشاركة المرأة السياسية

إن مشاركة المرأة في حياة بلادهما السياسية ضموراً أو اتساعاً يتوقف على الظروف السائدة والمؤثرات الخارجية ومنظومة القوانين والتشريعات ومنظومة العادات والتقاليد الموروثة والتي تترك تاثيرها على وعي دور المرأة في المعترك السياسي.

نتيجة للارتباط المباشر للساحة الأردنية بالنضال الفلسطيني ونضال حركة التحرر الوطني العربية في سبيل القضية الفلسطينية فلقد رفع من السوية العامة لنضال المرأة في الأردن. إذ لم يمر حدث مهما كان صغيراً لم يترك تاثره على توعية النساء وتعبئتهن.

ان النكبة الفلسطينية عام 1984 وما تلاها من نتائج وحقائق ومستجدات أفضت الى تبدل كبير في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن. وقد تمثل هذا التبدل في أحد وجوهه بانتعاش الحياة السياسية واكتسابها طابعاً جماهيرياً واغتنائها بخبرة وتجربة

العمل الحزبي في فلسطين، والذي كان أكثر عمقاً وأكثر نضجاً عما كان عليه الحال في شرق الأردن، وفي النتيجة فإن الحياة الحزبية في الأردن قد غدت في الخمسينات مؤسسية وجماهيرية ومتبلورة على المستوى الفكري والسياسي، و كان نضالها متمركزاً على القضية الفلسطينية واستقلال الأردن وإلغاء المعاهدة البريطانية، وانهاء النفوذ الاجنبي والدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية الكادحة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبعد حل حكومة سليمان النابلسي الوطنية عام 1957 والتي ساهمت الاحزاب السياسية الوطنية في تشكيلها وإعلان الأحكام العرفية وحل البرلمان، فقد تم حل ومطاردة الأحزاب السياسية واعتقال وسجن اعضائها وحظر نشاطها، والذي يعتبر انتهاكاً فظاً للدستور ويتنافى مع أحكامه.

وظل هذا النهج الذي أدى إلى حرمان المواطنين من حقوقهم وحرياتهم الأساسية هو السائد علىامتداد عدة عقود، حيث تم تحريم الحياة الحزبية وتشوية تاريخها وتعبئة الجماهير ضدها.

وفي ظروف عدوان 1967 والاحتلال الإسرائيلي والنزوح للآلاف من العائلات الفلسطينية للمرة الثانية، والانتفاضات المتوالية في الضفة الغربية وقطاع غزة إن هذا التماس الشديد لمجرى الأحداث السياسية المصيرية قد شد من ارتباط النساء بالنضال العام جنباً إلى جنب مع الرجال وأوضح لهن بالمثل الملموسن، أن مكاسب المرأة التي تأتي عبر النضالات المتعددة الجوانب، مهددة بالضياع إذا ما نجحت سياسة العدوان وتمرير سياسة ومخططات القوى الإمبريالية والصهيونية، التي تسهتدف فرض الهيمنة الكاملة على المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه وعاصمتها القدس.

كما لعبت الأحزاب السياسية في الأردن دوراً أساسياً في توعية وتنظيم النساء وجذبهن للنضال السياسي. وقد نصت برامجها السياسية على ذلك.

وفي وقت مبكر من الخمسينات انعكس تأثير هذه الاحزاب على وعي ودور المرأة السياسي. فبدأت تدرك أهمية نضال الشعوب المشترك في سبيل سيادتها واستقلال أوطانها، ودور مخاطر الحروب وأهمية قضية السلم. فقد شاركت في التوقيع على النداء الذي وقعه ألوف من الرجال والنساء في الأقطار العربية من أجل عقد مؤتمر لشعوب الشرق الأردني وإفريقيا الشمالية لتوحيد الجهود والقوى للسير في طريق مشتركة تجنب البلاد أهوال الحروب وتحقيق السيادة الوطنية.

ثم بدأ نضال المرأة يأخذ بعداً آخر فلم تكتف بالتوقيع على النداءات بل تعدت ذلك إلى القيام بالمظاهرات وبالتالي تعرضها للاعتقال ومثالاً على ذلك " قامت عشرات النساء في عمان بوم الجمعة 28 تشرين الثاني عام 1952. بمظاهرة تأييد للشعب العراقي. وكانت المتظاهرات يهتفن بحياة الشعب العراقي الباسل المناضل في سبيل حريته واستقلاله ولإلغاء معاهدة العبودية البريطانية – العراقية، وضد ربط بلاده بمشاريع المستعمرين الحربية العدوانية وفي مقدمتها مشروع قيادة الشرق الأوسط ومن أجل تأميم شركات البترول وسائر الشركات الاستعمارية الاحتكارية، وفي سبيل السلم والديمقراطيه. غير أن شرطة الجلاد البريطاني كلوب داهمت المتظاهرات بصورة وحشية وانهالت عليهن بالضرب والركل واعتقلت خمساً من المتظاهرات ".

ومع تصاعد نضالات الحركة الوطنية في الأردن، تزايدت مساهمة المرأة في النضال السياسي المتشعب. لقد شاركت في النضال ضد الأحلاف العسكرية، وطالبن بالغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية، ونظمن المسيرات والمظاهرات والاعتصامات وشاركن في النضال ضد الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات. وطالبن بالحريات الديمقراطية ومن أجل منح المرأة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الخمسينات. ففي عام 1952 " نظمت رابطة اليقظة النسائية في القدس حملة للمطالبة بمنح المرأة حقها في الانتخاب للمجالس البلدية. ونظمت احتفالات على نطاق الأحياء والمنازل للاحتفال بيوم المرأة العالمي وتعبئة النساء للمطالبة بحقوقهن، ومعاداة السياسية الإسرائيلية العداونية وضد

الاستعمار البريطاني ". غير ان نشاطها العلني قد ضرب بعد ان أمر قائد الجيش آنذاك (كلوب) بحلها. فواصلت نشاطها بشكل سري واوفدت العديد من أعضائها للمشاركة في المؤتمرات العالمية. فبالإضافة إلى استخدام المنابر الدولية للدفاع عن القضايا العادله للشعوب العربية، فلقد تم الاستفادة من التجارب الغنية لدى الحركة النسائية التقدمية العالمية، والتي عكستها مندوبات الرابطة على نشاطاتها المختلفة على النطاق المحلي.

وقد نظمت الرابطة أول احتفال جماهيري بالثامن من آذار – يوم المرأة العالمي. عام 1956 في مدينة أريحا، شارك فيه لا يقل عن 800 امرأة من الضفتين. نظم الاحتفال تحت شعار " حقوق متساوية للمرأة بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب للبرلمان وإلغاء المعاهدة البريطانية " لقد عكس شعار الاحتفال إدراك المرأة للترابط العضوي بين نيلها لحقوقها واستقلال وسيادة وطنها وتحرره من السيطرة الاستعمارية.

كما شاركت المرأة الأردنية في مهرجانات الشباب والطلاب العالمية التي كانت تنظم كل أربع سنوات وكان بداية مشاركتها عام 1955 في مهرجان وأرسوا للسلم والصداقة.

وكان لاتحاد المرأة العربية الذي تأسس عام 1954 برئاسة المحامية املي بشارات دور هام في توعية المرأة سياسياً. وقد رفع الاتحاد العديد من المذكرات إلى رئيس الوزراء ومجلسي الأعيان والنواب مطالباً فيها منح المرأة حقوقها السياسية وعندما صدر قرار مجلس الوزراء في 1955/10/2 بالموافقة على مشروع الانتخاب الذي أعطى للمرأة المتعلمة حق الانتخاب وليس حق الترشيح، نظم الاتحاد حملة واسعة من أجل منح المرأة حقها الكامل في الانتخاب والترشيح وإعطاء المرأة الأمية حقها أسوة بالرجل الأمي.

وأثناء العدوان الثلاثي على مصر نظم دورات للدفاع المدني والتدريب على السلاح والإسعاف الأولي. كما تحول مقره في عمان، إلى أحد المنابر الوطنية لدعم الشعب المصري في مواجهة العدوان. كما دعم نضالات النساء العربيات التحرري، وجند جماهير النساء للدفاع عن

نضالات المرأة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي. كما وقف إلى جانب نضالات المرأة التحررية على نطاق العالم. ولم تمهله السلطات طويلاً إذ جرى حله عام 1957. وجاء حله كجزء من الحملة ضد القوى الوطنية، وحل الأحزاب السياسية، وفرض الأحكام العرفية التي رافقت النضال ضد محاولات فرض مبدأ ايزنهاور.

لقد تميز نضالا المرأة السياسي بالمد والجزر على مدى العقود الأخيرة فتعطيل الحياة النيابية منذ عام 1957 ومنع الاحزاب السياسية وحظر نشاطها تحت طائلة الاعتقال والسجن وغياب الحريات الديمقراطية وسياسة القمع التي سادت البلاد لسنين طويلة، قد عكست بشكل سلبي على الحياة السياسية في البلاد بشكل عام، وتركت تأثيرها بشكل مباشر على جذب النساء للعمل السياسي والنشاط العام، باستثناء أعداد من النساء اللواتي انخرطن بالاحزاب السياسية المحظوره والتجمعات الشعبية. وقسم من هؤلاء تعرضن لجميع أشكال الاضطهاد: كالفصل من العمل الى المطاردة والسجن والمنع من السفر وفرض الإقامة الجبرية. وكانت رجاء أبو عماشة أول شهيدة للواجب حينما أطلق عليها النار وهي تحاول إنزال العلم التركي عن السفارة أثناء مظاهرة في مدينة القدس. كما نظمت حملات متواصلة للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين زج بهم في السجون والمعتقلات الصحروية لسنين طويلة.

خلال المد الوطني الذي رافق تواجد قواعد المقاومة الفلسطينية في الأردن بعد هزيمة عام 1967، شهد الأردن نضالاً سياسياً علنياً كان للمرأة فيه دور مميز ولا سيما في التعبئة السياسية العامة التي شلمت المدن والقرى والمخيمات.

لقد نظمت المظاهرات النسائية الحاشدة التي شارك فيها آلاف النساء في مختلف المناسبات كان أضخمها المظاهرة التي نظمت احتجاجاً على العرض العسكري الإسرائيلي في مدنية القدس.

كما نظمن الاعتصامات والمهرجانات الوطنية، وشاركن في مختلف الفعاليات السياسية داخل البلاد وخارجها.

وبعد احداث السبعين شهدت الحركة الوطنية جزراً عكس على دور الأحزاب السياسية والنضال السياسي العام، وترك بصماته الثقيلة على دور المرأة في النضال السياسي ولا زالت تعاني من آثارة السلبية.

وعلى ضوء التحولات السياسية التي حدثت في الأردن أثر هبة نيسان وإجراء الانتخابات النيابية واتخاذ خطوات هامة على طريق تعزيز الحياة الديمقراطية أصبح المجال رحباً امام المرأة لكي تمارس نشاطها السياسي والقيام بواجبها الوطني على مختلف المستويات.

دور المرأة في الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية الشكل الأرقى للتعبير عن مصالح مختلف الطبقات والفئات التي يتكون منها المجتمع، لذلك من الطبيعي أن تشهد المجتمعات الطبقية ولادة أحزاب وتنظميات تعبر عن مصالح مختلف الطبقات والفئات وأن تتعرض هذه الاحزاب في ظل انعدام الديمقراطية والتعددية السياسية إلى القمع والاضطهاد.

لقد شهد الأردن على امتداد سبعين عاماً ولادة عدد من الاحزاب السياسية الوطنية قسم منها لم يعمر طويلاً بسبب ظروف القمع وقسم منها استطاع رغم جميع أشكال القمع والتضييق والسجن والاعتقال أن يصمد ويترعرع ويضرب بجذورة عميقاً في أرض الأردن، تحميه وتصونه الجماهير الشعبية التي دافع عن مصالحها، فمدته بخيرة أبنائها وبناتها.

إن الأحزاب السياسية قد ساهمت في تنظيم الجماهير في منظماتها النقابية والعمالية والمهنية والجماهيرية والتي قامت في غياب الحريات السياسية والحياة الحزبية بدور هام في تعبئة الجماهير دفاعاً عن مصالح ونضالات الجماهير الشعبية ضد المخاطر الصهيونية والإمبريالية.

إن مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية قد شهدت مداً وجزراً، ففي سنوات المد الوطني، حين ازدهر النضال الوطني ولعبت الأحزاب

السياسية دوراً بارزاً في الحياة السياسية، انخرطت المرأة في الاحزاب والتجمعات والحركات السياسية التي شهدتها الساحة الأردنية. إلا أن دور المرأة كان ضعيفا في فترات الجزر حيث حلت الأحزاب السياسية وتم حظر نشاطها تحت طائلة العقاب.

إن التجربة المريرية للمرأة في العمل الحزبي قد تركت آثارها السلبية في مرحلة العمل الحزبي العلني بعد ترخيص الاحزاب عام 1993/1992 إذ أن مشاركتها جاءت محدودة جداً وضعيفة.

لقد دلت الدراسة التي نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية / الجامعة الأردنية، حول الأعضاء المؤسسين والأعضاء المفوضين بإجراءات ترخيص الحزب وأعضاء الهيئة القيادية الأولى (أمانه الحزب والهيئة القيادية العليا) على مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، محدودة جداً وضعيفة بالاستناد إلى الملاحظات التالية:

اولاً: توجد خمسة أحزاب من أصل سبعة عشر حزباً ليس للمرأة وجود أو تمثيل في هيئاتها التأسيسية، وباستثناء ثلاثة أحزاب هي: الشيوعي والوحدة الشعبية والتقدمي الديمقراطي، فإن نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب المتبقية لا تتعدى كونها رمزية لأنها قليلة جداً. وهذ ينطبق على نسبة المرأة في الأعضاء المفوضين.

ثانياً: في أهم هيئة لصنع القرار في الأحزاب وهو المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية في الحزب، لا يوجد أي تمثيل سوى في الأحزاب التالية الحزب الشيوعي الأردني (2من 7) وحزب الشعب الديمقراطي الأردني – حشد (3من 9) والحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (1من 14) والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية – دعاء (1من 11).

ثالثاً: إذا ما نظرنا إلى المستوى الأعلى في هذه الأحزاب وهو منصب الأمين العام " فإننا نجد أن جميع الأمناء العامين لهذه الأحزاب هم الذكور ونستطيع القول – كما جاء في الدراسة – أنه كلما تدرجنا

إلى الأعلى في مواقع صنع القرار في الأحزاب – كما هو الحال في المجتمع – كلما قلت نسبة النساء أو انعدمت كلياً.

إن هذا يظهر أن تمثيل المرأة في المواقع السياسية المهمة وبخاصة تلك المرتبطة بصنع القرار السياسي ما زال ضعيفاً في الأحزاب السياسية.

ولابد من التاكيد عند الحديث عن الدور الهامشي للمرأة الأردنية في الحياة الحزبية بشكل عام، بأنه لا يعني إطلاقاً إغفال أو تجاهل أو التقليل من دور النساء اللواتي انخرطن في الأحزاب السياسية منذ الخمسينات والدور الهام الذي قمن به حتى في أقسى ظروف القمع والإرهاب.

معوقات مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية

لا شك أن هناك عدة أسباب وعوامل شكلت معوقات حقيقية لدخول المرأة الأردنية العمل الحزبي على نطاق واسع ويبقى في مقدمتها:-

1- المناخ السياسي العام الذي ساد البلاد خلال العقود الأخيرة، وغياب الحريات الديمقراطية الأساسية: حرية الرأي والتعبير والتنظيم السياسي والنقابي، في ظل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الجائرة ومن ضمنها قانون مكافحة الشيوعية، وما رافق ذلك من قمع وإرهاب هذا المناخ أثر سلباً على انخراط مجموع أبناء الشعب في الاحزاب السياسية ولا سيما النساء. وعلى الرغم من ذلك علينا ان نعترف بان أحزاب المعارضة الوطنية قد فرضت تواجدها وحضورها السياسي وثقلها النضالي على الساحة، رغم مواصلة التضييق والتحريض والتعتيم على برامجها السياسية ومختلف نشاطاتها، واحتكار السلطة التنفيذية لمختلف وسائل الإعلام للدفاع عن سياساتها وتبرير تضييقها على الجماهير الشعبية الذي بدأ يأخذ ابعاداً خطيرة من خلال سن قوانين مؤقته كقانون الانتخاب والعقوبات والمطبوعات والتي تعيدنا إلى أجواء ومرحلة الأحكام العرفية.

2- حل الأحزاب السياسية في الأردن لفترة طويلة وتحريم نشاطاتها وملاحقة وسجن أعضائها. وشن حملات إعلامية ضد النشاط والعمل الحزبي والتشهير بالحزبيين وخاصة اليساريين، ومحاربتهم بلقمة عيشهم فمثلاً كل من كان ينتسب للحزب الشيوعي يحكم خمسة عشر عاماً وكان يمنع من السفر والعمل في القطاع العام وحتى الخاص بما في ذلك وظيفة معلمة في روضة أطفال والتضييق على المتعاطفين معهم. ولم يسلم من المعاناة منتسبو الأحزاب الأخرى إذ كان معتقل الجفر الصحراوي وبقية السجون تطبق على الشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب والشخصيات الوطنية المستقلة والضباط الأحرار. أن هذه الإجراءات القاسية قد جعلت الأفراد العاديين بتجنبون إقامة العلاقات الإنسانية مع الحزبيين وحتى الحديث عن الأحزاب أو الحديث بالسياسة فكم بالحري انتسابهم للأحزاب أو بالأحرى انتساب المرأة للأحزاب.

3- حرمان المرأة من حقوقها السياسية، وتعطيل الحياة النيابية سنين طويلة فالمرأة لم تمنح حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب إلا بتاريخ 1974/4/1 بصدور القانون رقم 8 لعام 1974 المعدل لقانون الانتخاب رقم 4 لعام 1960. كما لم تمنح حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية إلا عام 1982. كما أن منحها هذه الحقوق بموجب القوانين لم يقترن بممارستها. ومع إنشاء المجلس الاستشاري بمقتضى القانون رقم 17 لعام 1978 تم تعيين عدد من النساء في دوراته الثلاث. وحتى المنظمات النسائية التطوعية قد حرم عليها القيام بأية توعية سياسية للنساء، أو أي نشاط سياسي والمنظمات النسائية الديمقراطية، قد حلت واضطرت لاسترداد شرعيتها بموجب قرارات من محكمة العدل العليا كاتحاد المرأة وجمعية النساء العربيات.

4- إن استفحال الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، وما أفرزته من بطالة وارتفاع أسعار، وتآكل في مداخيل العاملين بأجر، قد أديا بالجماهير رجالاً ونساءً إلى الانغماس في الشؤون الخاصة،

5- كما لا زالت الصورة المشوهة لحقيقة دور الأحزاب التي كونتها وسائل الإعلام في ذهن المواطنين، وعدم الثقة بما ستقوم به الأحزاب، وجدوى النشاط السياسي بشكل عام، ماثلة في أذهان الجماهير رجالاً ونساءً. إضافة إلى حالة الاحباط العامة الناجمة عن النتائج المأساوية لحرب الخليج الثانية وما ساد المنطقة من تدهور وتمزق وانهيار الاتحاد السوفيتي.

6- عدم الثقة بإمكانية دوام المناخ الديمقراطي أو الانفراج السياسي واعتبار هذه المرحلة " مصيدة " على حد تعبير البعض لكشف الحزبيين وكلما جرى تضييق على الأنشطة الوطنية من مسيرات واعتصامات...الخ كلما تعمقت هذه القناعة.

7- إن كثرة أعباء المرأة ولا سيما المرأة العاملة، وعدم توفير التسهيلات الاجتماعية لها من قبل المجتمع وجهل المرأة بحقوقها وعدم معرفتها في كيفية الدفاع عنها، وانتشار الأمية الأبجدية والقانونية بين صفوفها ساهمت في عدم مشاركة المرأة مشاركة فعالة في الحياة العامة وتقليص دورها السياسي في المجتمع وإحجامها عن الانخراط في الأحزاب السياسية.

ما هو السبيل لتحفيز المرأة الأردنية للانحراط في العمل الحزبي؟

هناك وسائل وإجراءات عديدة يجب اتباعها لتحفيز المرأة الأردنية للانخراط في العمل الحزبي ويبقى من ضمنها:-

1- إشاعة الديمقراطية في جميع مجالات الحياة. وإشاعة الحياة المؤسسية في البلاد باعتبارها الركيزة الأساسية للحياة الديمقراطية. والمجتمع المدني وتوفير المناخ الديمقراطي المطلوب لحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني

2- إشاعة الديمقراطية داخل الأحزاب، وإعطاء المرأة دوراً متقدماً في صفوفها، وتشجيعها على تبوء مواقع قيادية وهي جديرة بذلك.

3- تبني الأحزاب في برامجها السياسية الدفاع عن قضايا المرأة. إذ علينا ان لا نغفل بأن هناك خصوصية لقضية المرأة، لأنها تعاني من اضطهاد مزودج في الأسرة والمجتمع، ومن تشريعات متخلفة موروثة من العهود الغابرة. فبرامج الأحزاب التي تستند إلى مبادئ الغاء استغلال الإنسان للإنسان جديرة بأن تستقطب جماهير النساء. اللاتي هن أول ضحايا الاستغلال بجميع أشكاله وألوانه ومصادره. وأن تكون هناك لجان متخصصة بشؤون المرأة تابعة للأحزاب.

4- القيام بحملة إعلامية، لإزالة الآثار السلبية التي خلفتها حملات التشهير بالأحزاب والحزبية، هذة الحملات التي سادت طيلة العهود الأخيرة. والتأكيد على أن الاشتراك في الأحزاب يعتبر أرقى أنواع المشاركة في الحياة السياسية والعامة وتحمل المسؤولية، وما يترتب على هذه المشاركة من واجبات وتضحيات.

5- توعية المرأة بحقوقها المختلفة السياسية والمهنية والشرعية، في إطار التشريعات المعمول بها وحثها على ممارسة هذه الحقوق والاستفادة منها، والعمل على تحديث وتطوير المتخلف منها. واستخدام مختلف أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، لنشر الوعي السياسي بين صفوف جماهير النساء، وتنظيم ندوات تلفزيونية وإذاعية، واستخدام الصحافة والمجلات المحلية لهذه الغاية. وإصدار مجلة خاصة بالمرأة لتكون أحد المنابر لتوعية المرأة سياسياً وثقافيا واجتماعياً والدفاع عن حقوقها.

أهمية وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار

جاء في " استراتيجية نيروبي التطلعيه لتقدم المرأة في عام 2000 " والتي أقرت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث في نيروبي عام 1985 وتم اعتمادها من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ما يلي:

" على الحكومات والاحزاب السياسية تكثيف الجهود، لضمان وتأمين المساواة في مساهمة المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، وضمان المساواة في التعيين والاختيار والترقية للمناصب العليا في الفروع الإدارية والتشريعية والقضائية لهذه الهيئات على المستوى المحلي ".

ودعا المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1990/15 إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة 30% والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته للقيام بتغير المواقف المجتمعية السلبية المتميزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار وتبني آليات وإجراءات تمكنت من انجاز ذلك.

وتضمن منهاج عمل مؤتمر بيجين الذي عقد في عام 1995 التأكيد من جديد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1990/15.

لقد كانت قضية المرأة بجميع ابعادها ومن ضمنها الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار على جدول اعمال جميع المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة بشقيها الحكومي وغير الحكومي منذ مطلع التسعينات كالمؤتمر العالمي حول التعليم للجميع (1990) والمؤتمر الدولي للبيئة والتنمية (1992) ومؤتمر حقوق الإنسان (1993) والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية (1994) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (1995) وكان من اهمها المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين من 4-15 ايلول عام 1995.

أن وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار ولا سيما الى السلطة التشريعية لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية الاساسية فحسب بل يعتبر كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وادخال منظورها في جميع مستويات صنع

القرار. لا يمكن تحقيق الاهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل الاساس المادي لتقدم المجتمع. وكذلك من أجل تحسين ظروف معيشية وحياة الموطنين، ومن اجل تحديث وتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم وضع المرأة في الأسرة والمجتمع والعمل، والتي تشكل عائقاً أمام تقدم المرأة وحمايتها منجزاتها والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وانعكاسها على القوانين المحلية كاتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة والدفاع عن القضايا اليسارية التي تعاني منها الجماهير الواسعة مثل البطالة والفقر لأن المرأة هي الضحية الأولى لهذه المشاكل.

جهود الحركة النسائية لايصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار

لقد بدأ نضال الحركة النسائية في اوائل الخمسينات للمطالبة بمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية كجزء من نضالها الوطني العام.

وفي عام 1974 وفي عشية الاعداد للعام الدولي للمرأة عام 1975 الذي اعلنته الأمم المتحدة فقد جرى تحرك نسائي وتشكلت اللجنة النسائية الأردنية التي نظمت حملة رفع المذكرات الى الجهات المعنية مطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية وقد تحقق ذلك اذ منحت المرأة عام 1974 بموجب قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (8) حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية للمرة الأولى وتم منح المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام 1982.

وخلال الفترة التي تعطلت فيها الحياة النيابية وفي الاعوام (1978-1984) تم تعيين ثلاث نساء للدورة الأولى للمجلس الوطني الاشتساري المشكل من 75 عضواً واربع نساء في الدورتين الثانية والثالثة.

وفي انتخابات عام 1989 رشحت 12 سيدة أنفسهن للمجلس النيابي إلا أنهن لم ينحجن.

وفي انتخابات عام 1993 فقد كان عدد المرشحات ثلاث فقط نجحت واحدة منهن من بين ثمانين عضواً في البرلمان. اما بالنسبة لمجلس الاعيان الذي يتشكل من اربعين عضواً، فقد تم تعيين سيدة واحدة عام 1989 وتعيين سيدتين عام 1993 وثلاث سيدات عام 1997 و7 سيدات عام 2003.

وفي اطار الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع الذي عقد في بيجين وبعد نهاية المؤتمر جرى في الأردن نشاط واسع من أجل تطبيق برنامج عمل المؤتمر من أجل وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار وعقد مؤتمران، مؤتمر وطني ومؤتمر عربي شاركت فيه ستة عشر دولة عربية وتم التركيز خلالهما على أهمية وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار.

وشهد الأردن في انتخابات عام 1997 حملة واسعة بين صفوف النساء نظمتها الهيئات النسائية ممثلة باللجنة النسائية الأردنية للمنظمات غير الحكومية بهدف ايصال عدد من النساء الكفؤات الى السلطة التشريعية لكي يشكلن قوة مؤثرة داخل البرلمان قادرة على حماية مكتسبات المرأة وتحديث التشريعات لمواكبة التطور المطلوب للنهوض بالمرأة وبالتالي المجتمع.

ان تجربة انتخابات عام 1997 بعدم نجاح اية مرشحة من مجموع 17 مرشحة قد دفع الحركة النسائية للقيام بنشاط واسع من اجل تعديل قانون الانتخاب وتخصيص مقاعد للنساء بنسبة لا تقل عن 20% وقد تم جمع 15 الف توقيع على مذكرات رفعت للمسؤولين، كما نظمت لقاءات مع اللجنة القانونية في مجلس النواب وعدد من المسؤولين. غير ان جميع هذه الجهود قد فشلت اذ صدر القانون المؤقت للانتخابات دوت تعديل مبدأ الصوت الواحد أو تخصيص مقاعد النساء. ان تثبيت مبدأ الصوت الواحد قد وجه ضربه إلى النساء والاحزاب وحتى العشيرة الصغيرة واعطى العشيره الكبيره ومن عملوا في مواقع المسؤوليه الفرصة الاكبر. وهذا يحول البرلمان الى برلمان خدمات وليس برلمان للوطن.

فواصلت الحركة النسائية مطالبتها بتخصيص مقاعد للنساء ونجحت في تخصيص 6 مقاعد للنساء من اصل 110 قبل الانتخابات الأخيرة غير ان الآلية التي استخدمت في احتساب الأصوات لم تكن ديمقراطية وعادلة لان توزيع الاصوات على الدوائر غيرعادل وبالتالي كان نجاح النساء في الدوائر الصغيره اذا احتسب عدد الاصوات التي حصلت عليها المرشحات بالنسبة لاصوان المقترعين في الدائرة ولذلك نجحت المرشحة التي حصلت على 300 صوت بينما لم تنجح المرشحة التي حصلت على 2250 صوتاً.

ان هذه النتيجة قد دفعت الحركة النسائية مجدداً للمطالبه بمنح النساء 12 مقعداً بمعدل مقعد لكل محافظة وان يكون التنافس بين النساء والمرشحات في المحافظة الواحدة وبالتالي يتم تمثيل جميع المحافظات والتنافس يكون بين مرشحات المحافظة الواحدة.

تجربة المجالس البلدية

بمبادرة من قبل الأميرة بسمة رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة اقر مجلس الوزراء في تشرين أول 1994 تعيين تسع وتسعون سيدة وآنسة معظمهن من النساء القياديات، كأعضاء في المجالس البلدية والقروية.

لقد تم اختيارهن جميعاً من المجتمعات المحلية وكان لهن بعض التجربة العملية والقيادية، أما كمعلمات أو مديرات مدارس أو في نشاطات الجمعيات التطوعية. وبعد أن تم تعيينهن عقدت اللجنة الوطنية لهن العديد من الدورات التدريبية لاكسابهن المهارات المطلوبة ولكي يكن على مستوى المسؤولية في المجالس البلدية، خاصة أنها المرة الأولى التي تدخل فيها المرأة المجالس البلدية.

لقد كان اداء العضوات ممتازاً في هذه المجالس التي كانت بحكم العادات والتقاليد حكراً على الرجال، وقد قامت النساء المعينات بمتابعة

المشاريع والخروج إلى الميدان للتعرف على مطالب واحتياجات مجتمعاتهن المحلية وتلبية ما أمكن منها مما ساعد كثيراً في تقبل الرأي العام لوجودهن في هذ المجالس والثقة بقدراتهن.

وفي انتخابات عام 1995 للمجالس البلدية والقروية ترشحت خمسة عشر امرأة وكن جميعاً ممن تم تعيينهن سابقاً وقامت اللجنة الوطنية بتقديم كل دعم معنوي واعلامي للمرشحات، وقد اثرت هذه الجهود وتكللت بنجاح عشر سيدات منهن، احداهن رئيسة لمجلس بلدية خربة الوهادنه في محافظة عجلون، وذلك لأول مرة في تاريخ الأردن. إن التي فازت برئاسة احد المجالس قد برهنت على جدارة ملحوظة في ادارة المجلس البلدي، وقامت بتنفيذ العديد من المشاريع لصالح المجتمع المحلي كإنارة الشوارع وتعبيد الطرق والتي استطاعت الحصول على تمويل لها.

وفي عام 1997 تم انتخاب 7 اعضاء للمجالس البلدية وفازت واحدة بالتزكية وتم تعيين 30 امراة . لقد شجعت هذه التجربة مزيداً من النساء للترشيح في انتخابات البلدية لعام 1999 فقد بلغ عدد المرشحات لعضوية المجلس 35 مرشحة وعدد المرشحات للرئاسة 7 مرشحات أي بمجموع 42 مرشحة.

وكانت النتيجة نجاح ثماني نساء من أصل 42 مرشحة مما يؤكد أن المجتمع قد تقبل وجود المرأة في المجالس البلدية واذا بذل مجهود اكبر بالامكان ايصال مزيد من النساء إلى المجالس البلدية، باعتبار أن المرأة قادرة على تفهم وتحسس المشاكل التي يعاني منها المواطنون، ووضع أولويات لحل هذه المشاكل وتنفيذ مشاريع المجتمع المحلي التي بأمس الحاجة اليها.

وبتاريخ 2000/4/25 قرر مجلس الوزراء تعيين 25 سيدة اعضاء اضافيات في المجالس البلدية وذلك بناء على تنسيب وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة. واستناداً لاحكام المادة (27) من قانون البلديات رقم (29) لسنة 2955 وتعديلاته.

إن الوصـــول إلـــى المجـــالس البلديـــة والقرويـــة يفـــتح مجـــالات واســـعة لتطـــوير دور المـــرأة فـــي خدمـــة المجتمـــع المحلـــي وتنفيـــذ المـــشاريع مـــن خـــلال المنظمات النسائية والاندية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

<u>أسباب عدم وصول المرأة الى مواقع اتخاذا القرار</u>

جـــاء فـــي التقريـــر الـــوطني للمنظمـــات غيـــر الحكوميـــة فـــي الأردن عـــن التقـــدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل مؤتمر بيجين (1999) ما يلي:

" بالرغم من عدم وجود عقبات تشريعية لمشاركة المـــرأة فـــي الـــسلطة التنفيذيـــة وفـــي السلطة القـــضائية، وازالـــة العقبـــات القانونيـــة التـــي حالـــت دون مـــشاركتها الـــسلطة التشريعية منذ عام 1974، إلا أن المشاركة فـــي الـــسلطات الـــثلاث بقيـــت حكـــراً علـــى الرجال لفترة طويلة ".

<u>الموروث الاجتماعي</u>

عدم قناعـــة المجتمـــع بـــدور المـــرأة وأهميـــة وصـــولها الـــى المواقـــع القياديـــة، إذ لا زالـــت النظـــرة العامـــة لـــدور المـــرأة ســـلبية ولا زال للمـــوروث الاجتمـــاعي تـــأثير علـــى تكـــوين الـــرأي العـــام والـــذي اســـتغل مـــن قبـــل التيـــار الرجعـــي المتخلـــف، الـــذي بمثـــل تواصـــلاً للأفكـــار وتقاليـــد مرحلـــة الانحطـــاط والجمـــود التـــي ســـادت خـــلال همينـــة العهـــد العثمـــاني واجتيـــاح المغـــول لبغـــداد حيـــث تـــدهورت الحيـــاة الاجتماعيـــة والاقتـــصادية، وتراجعـــت جميـــع اشـــكال الثقافـــة والفنـــون والاداب، وانعدم الأمن الأسري والاجتماعي وتدهور وضع المرأة.

<u>العامل الإقتصادي</u>

برهنـــت التجربـــة بـــأن المرشـــحات أقـــل قـــدرة علـــى تمويـــل الحمـــلات الانتخابيـــة، الأمـــر الـــذي يـــشكل عائقـــاُ حقيقيـــاً فـــي بعـــض الـــدوائر التـــي تواجـــه ســـطوة الامكانـــات بحملـــة ذات امكانـــات محـــدودة مـــن جانـــب المـــرأة، الأمـــر الـــذي يحرمهـــا مـــن الوصـــول الـــى عـــدد أكبـــر مـــن النـــاخبين وبالتـــالي فـــإن الرجـــل المرشح اقدر على تحمل اعباء الانتخابات المالية.

اظهرت الدراسة التي اجراها مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة حول نتائج مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 1979 بأن هناك خمسة أسباب رئيسية هي:

1- نظرة المجتمع لدور المرأة والذي احتل النسبة الأعلى 30.8%.
2- عدم توفر المؤهلات الواجب توافرها في المرشحة 15.7%.
3- العشائرية والمفهوم الخاطئ لنظرة الدين للنائب (المرأة) 20.1%.
4- عدم توفر القدرة لدى المرشحة على قيادة الحملة الانتخابية مادياً ومعنوياً.
5- معارضة الحكومة، التلاعب في النتائج (قانون الانتخاب نفسه) 7%.

ومما تقدم يتضح أن السبب الأهم والذي ساهم بشكل سلبي في عدم وصول المرأة للبرلمان هو الفهم التقليدي لدور المرأة في مجتمعنا اضافة إلى العشائرية التي حالت دون وصول أي مرشحة إلى قبة البرلمان لعدم تقبل العشيرة لفكرة تمثيلهم من قبل امرأة في مجلس النواب.

<u>الاجراءات المطلوبة لتسهيل وصول المراة الى مواقع اتخاذ القرار إذا كان للسلطة التشريعية أو المجالس البلدية:</u>

1- القيام بحملة اعلامية واسعة لتغيير الصورة النمطية للمرأة التي ورثناها من عهود غابرة والتركيز على دور المرأة المتنامي في المجتمع. والتأكيد على ضرورة النهوض بوضع المرأة لضمان تقدم وتطور المجتمع وتقديم نماذج حيه حول نجاح المرأة في تبوء المواقع المسوؤلة بالاضافة إلى تغيير المناهج الدراسية التي تكرس المفاهيم الخاطئة حول دور المرأة من خلال تقسيم الادوار لكل من المرأة والرجل وتوفير فرص متكافئة للمرأة في التعليم والتدريب والتأهيل والعمل والترقي أي التخلص من الموروث الاجتماعي المتخلف وزيادة قناعة المجتمع بدور المرأة.
2- لضمان الشفافية وعدم التلاعب بالنتائج، تسهيل الإجراءات في العملية الانتخابية، والتي تعطي للرجل فرصاً متفوقة على المرأة نتيجة امكانات المرأة المحدودة وقدرتها على الوصول إلى الجهات المتنفذة المسؤولة عن هذه العملية. وإن التجارب التي رافقت الدورات السابقة خاصة في الانتخابات النيابية تعكس

3- التغلب على العامل الاقتصادي لمنح المرشحات والمرشحين فرصاً متساوية في الدعاية المجانية عبر وسائل الاعلام ولا سيما المرئية لكي يتاح للمرأة ايصال صوتها وبرنامجها الانتخابي والتعرف على شخصيتها لأوسع الجماهير في دائرتها الانتخابية. واتخاذ إجراءات رادعة ضد شراء الذمم واتباع مختلف الاساليب لشراء الأصوات مستغلين الأوضاع المعيشية الصعبة لغالبية السكان

وتأسيس صندوق لدعم المرشحات، وتزويد المرشحات بمتطوعات من اعضاء الجمعيات والمنظمات النسائية ورفع المنع عن استخدام مراكز الجمعيات لتعبئة النساء وتوعيتهن بأهمية دورهن في ايصال المرشحات إلى البرلمان ودعم الأحزاب السياسية مادياً لتمويل حملاتها الانتخابية كالدول الاوروبية وعدد من الدول العربية شريطة ترشيح نساء.

4- توحيد جهود المنظمات النسائية لدعم المرشحات إن كان للبرلمان او المجالس البلدية وتنظيم ورش العمل لتدريب المرشحات على مهارات الاتصال ومخاطبة الجماهير ووضع البرامج الانتخابية والبيانات واختيار أنسب الشعارات لكتابتها على اللافتات والملصقات وتنظيم المهرجانات واللقاءات في الاحياء وتنظيم حملات اطرق الباب. وتدريب المتطوعات والمتطوعين الذين سيشاركون في الاشراف على مراكز الاقتراع والفرز. وكيفية الوصول إلى جمهور الناخبين المستهدفين واعداد الخطاب المناسب.

5- مواصلة العمل من اجل تعديل قانون الانتخاب الذي يستند إلى مبدأ الصوت الواحد ولا يهمش فقط فرص النساء في الوصول إلى البرلمان بل وكذلك الاحزاب السياسية والعشائر الصغيرة، وفي هذا المجال فلقد بذلت المنظمات النسائية جهوداً كبيرة كان

وكانت النتيجة للأسف ان النساء قد منحن فقط ستة مقاعد واتبعت آلية غير عادلة وديمقراطية في احتساب نسب الناجحات الستة. اذا يتم احتساب نسبة اصوات المرشحة لمجموع عدد الناخبين في دائرتها الانتخابية ونتيجة للتقسيم غير العادل للداوئر الانتخابية فإن المرشحات في الدوائر الكبيرة ليس لهن نصيب بالنجاح. واذا تساوت النسب فإن القرعة هي التي تقرر من هي الناجحة بغض النظر عن الفارق الكبير بعدد الاصوات بين مرشحة واخرى.

لقد وجهت المرشحات مذكرة إلى الملك ورئيس الوزراء طالبن فيها اعادة النظر بعدد المقاعد وطريقة احتساب الاصوات وكانت النتيجة ان الستة مقاعد وطريقة احتساب الاصوات قد اقرت بموجب قانون مؤقت.

<u>الدورس المستفادة والمهام المستقبلية</u>

على ضوء التجارب السابقة لابد من اتخاذ اجراءات عملية لتمكين المرأة من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار في السلطة التشريعية والمجالس البلدية والقروية ومنها:

1- البدء بالاعداد للانتخابات في وقت مبكر مستفدين من التجارب الناجحة والنقاط السلبية التي رافقت العمليات الانتخابية ووضع خطة عمل واضحة تنفذ على مراحل حسب الأولويات.
2- الاستعانه بمختلف وسائل الاعلام لتغيير الصورة النمطية للمرأة وتسليط الضوء على النساء كمواطنات فاعلات صاحبات رؤية وتفكير قادرات على تحقيق انجازات تتراكم وتستمر على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3- السعي لتغيير الانطباع الاجتماعي السائد الخاص عن طريق حملات للتوعية تقوم بها المنظمات النسائية المختلفة ووسائل الاعلام، بهدف تشجيع النساء والرجال لانتخاب النساء وشرح المفاهيم الديمقراطية للجهمور وأهمية مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

4- العمل مع القوى الاخرى من اجل تغيير قانون الانتخاب مما يساعد على تسهيل اجراءات العملية الانتخابية والغاء مبدأ الصوت الواحد الذي يقلص فرص النساء في الحصول على مقاعد وسط تجمعات تقليدية لا ترى ضرورة لوجودها في مؤسسات صنع القرار وتخصيص مقاعد للمرأة بنسبة لا تقل عن 20% في جميع مواقع اتخاذ القرار في السطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المحلية.

5- وضع خطة واضحة لدعم المرشحات الكفؤات القادرات على الحصول على نسب تصويت مرتفعة في دوائرهن الانتخابية.

6- دعم الاحزاب السياسية وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسياً وجذبهن للعمل السياسي المنظم وزيادة دور النقابات العمالية والمهنية في ايصال المرأة العاملة والمهنية إلى مواقع قيادية في هذه النقابات وتدريبها على ممارسة المسؤولية تمهيداً لايصالها الى المجالس البلدية وإلى البرلمان.

7- زيادة دور مختلف المنظمات الجماهيرية: الجمعيات التطوعية ومنظمات حقوق الانسان والبيئة وغيرها من منظمات المجتمع المدني من خلال تبنيها لقضايا المرأة وتوعيتها بهذه القضايا وايصالها الى المواقع القيادية تمهيداً لوصولها إلى مواقع اتخاذ القرار.

8- وضع معايير وأسس يتم على أساسها اختيار المرشحات وخاصة اللواتي مارسن العمل العام واستطعن تحقيق الاستمرارية ويتمتعن بقدرات قيادية وتحمل المسؤولية ولهن دراية بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

9- وضع دليل المرأة المرشحة يتضمن افضل الاساليب والسبل لضمان حملة انتخابية ناجحة تساعد المرشحة على النجاح بالاعتماد على التجارب المحلية والعربية الناجحة.

وفي الختام لابد من التأكيد بان مشاركة المرأة سياسياً ووصولها إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار ليست قضية شعارات ترفع ولا مجموعة افكار يروج لها اعلامياً في الندوات والمؤتمرات ووسائل الاتصال المختلفة، بل إن أهمية ذلك تكمن في جدية طرحها وتناولها كقضية لها مساس بفعاليات

المجتمع المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية. وتتحمل التنظيمات النسائية والاحزاب السياسية مسؤولية هامة في جدية طرحها في اطار ومحتوى علمي لا تجعل منها قضية بلا مضمون وايجاد الآليات التي تساعد المرأة على الوصول إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار ولا سيما السلطة التشريعية للمشاركة في حياة بلادها السياسة والاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

المراجع

1- وثيقة المرأة الأردنية.
2- دراسة حول تاريخ الحركة النسائية في الأردن – املي نفاع.
3- تقرير اوضاع المرأة الأردنية – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.